اللجنة العليا للإغاثة تكشف حقائق صادمة..

المواد الإغاثية ٨٥٪ للحوثي و١٥٪ للمحافظات المحررة

- 15 % من الإغاثة للمحافظات المحررة منها 5% للنازحين و5% للمجتمع المستضيف و5% للأشد احتياجا
- بلفقيه: رغم تأمين 22 منفذا لا يصال دعم المنظمات الدولية إلى ميناء عدن إلا أنها ما تزال تدخل عبر ميناء الحديدة
- مواد الإغاثة تذهب لمناطق الحوثي بسبب وجود مقرات منظمات دولية تابعة للأمم المتحدة بصنعاء
- ندعو المانحين للانتقال من دعم مرحلة الاستجابة إلى دعم مرحلة الاستدامة

العاصمة الجنوبية عدن
«الأمناء» عبدالسلام هائل:

قال مستشار وزير الادارة المحلية لشؤون الاغاثة المنسق العام للجنة العليا للإغاثة جمال بلفقيه إن اللجنة العليا للإغاثة يقتصر عملها على التنسيق مع المنظمات المانحة فيما تتولى الوزارات المختصة والسلطات المحلية عملية تلقي الدعم وفق احتياجات المناطق والقطاعات ذات الاولوية.

واضاف في تصريح لوسائل الاعلام بانه: "ورغم جهود اللجنة العليا للإغاثة وحكومة المناصفة بتامين «22» منفذا بريا وبحريا وطرق رئيسية ليصل دعم المنظمات الدولية لميناء عدن خاصة وقد تم توفير مساحة اربعة هكتارات في المنطقة الحرة لتخزين مواد الاغاثة ومن ثم توزيعها لكافة المحافظات إلا انه مازال دخول معظم مواد الاغاثة تتم عبر ميناء الحديدة وبنسبة 85% وكلها تذهب للمناطق التي تحت سيطرة الانقلابيين بحكم وجود المقرات الرئيسية للمنظمات الدولية التابعة للامم المتحدة بالعاصمة اليمنية صنعاء، وكذا لسبب الكثافة السكانية والمعاناة الشديدة للمواطنين في تلك المناطق رغم التلاعب الكبير في توصيل تلك المساعدات للمستحقين فعلا".

وتابع: «فيما تصل 15% فقط من مواد الاغاثة للمحافظات المحررة منها 5% للنازحين و5% للمجتمع المستضيف و5% للفئات الاشد احتياجا".

ودعا بلفقيه بهذا الصدد الدول والمنظمات المانحة الى الانتقال من تقديم المساعدات الطارئة الى تقديم اوجه الدعم لمشاريع الاغاثة ذات الاستدامة، أي مرحلة الاستدامة ومشاريع التمكين والتاهيل وتوفير فرص العمل للشباب.

واكد مستشار وزارة الادارة المحلية والمنسق العام للجنة العليا للاغاثة بلفقيه على ضرورة الانتباه والاخذ في الحسبان آثار الصراعات الدولية بما في ذلك الحرب (الروسية – الأوكرانية) وانعكاساتها الخطيرة على الاوضاع الاقتصادية والمعيشية في البلاد، وهو ما يستدعي بالضرورة توجه الدول المانحة والمنظمات الدولية الداعمة الى دعم المشاريع ذات الاستمرارية والديمومة وفي المقدمة دعم قطاعي الزراعة والثروة السمكية في بلادنا كونهما القطاعان الاهم في توفير الغذاء الأساسي والمتجددان باستمرار وذلك من خلال دعم توسعة واصلاح الاراضي الزراعية، وبناء السدود واصلاح القنوات ودعم وتشجيع المزارعين والصيادين".

وطالب بلفقيه المنظمات الدولية العمل بشفافية مطلقة والتنسيق مع الجهات والوزارات والسلطات المحلية المختصة لضمان نجاح اهداف المانحين من الدعم الذين وللأسف بدأوا يعزفون عن تقديم الدعم بسبب ما رافق الفترة الماضية من خلل وقصور في هذا الجانب اذ تشير التقارير الى ان حوالي (20) مليار دولار استلمتها هذه المنظمات من الدول المانحة، ونحن مازلنا في الدرجة الثالثة اي مرحلة "إنقاذ الحياة" وكان بالإمكان تخصيص ولو مبلغ بسيط منها لإعادة تأهيل المصانع التي دمرت ودعم وتشجيع الزراعة والثروة السمكية، وتوفير فرص عمل عديدة للمواطنين.

واختتم تصريحه بالقول: «نتمنى من أي خطة استجابة قادمة ان تنتقل من مرحلة الاستجابة الى مرحلة الاستدامة، وان تقوم الجهات المختصة بما في ذلك اللجنة العليا للإغاثة او غيرها من الجهات بالإشراف المباشر والرقابة والمتابعة المستمرة ورفع التقارير الدورية لأعمال المنظمات واوجه الدعم في القطاعات المختلفة وبالاحتياجات ذات الاولوية القصوى في عموم المحافظات".

وزير الخدمة المدنية ومفوضية مكافحة الفساد الجنوبية يناقشان أوضاع مؤسسة التأمينات وآلية توزيع (١٧٠٠٠) وظيفة

أين ذهبت (٧٧٢ مليار) ريال من رأس مال المؤسسة العامة للتأمينات؟

العاصمة الجنوبية عدن
«الأمناء» خاص:

اجتمع أعضاء المفوضية الجنوبية المستقلة لمكافحة الفساد بوزير الخدمة المدنية والتأمينات د. عبد الناصر الوالي.

وفي الاجتماع تم مناقشة الكثير من المواضيع اهمها وضع المؤسسة العامة للتأمينات، وما يخص فتح باب التوظيف، واحالة من قد وصل للتقاعد ومعاشاتهم التقاعدية.

وأطلع الوزير الوالي أعضاء المفوضية عن الوضع الحالي للمؤسسة العامة للتأمينات فيما يخص إعفاء رئيس للمؤسسة احمد صالح سيف الشرعبي وتعيين بدلا عنه د٠عبدالله داؤود باوزير.

وقال مصدر في المفوضية ان وزير الخدمة المدنية بعد تعيينه عام 2021م كان من الضروري ان ينظر ويقف عن قرب لوضع المؤسسة المالي والإداري حيث بعد التقارير والتحقيق وجد بأن المؤسسة ومنذ عام 2016 الى اليوم لا توجد لها حسابات ختامية ولا ميازين مراجعة مما يعني ان رئيس المؤسسة احمد صالح سيف قد جعل من المؤسسة ملكية خاصة يتم فيها تبديد اموال المؤسسة بدون رقيب او حسيب فيما ويبلغ راسمال المؤسسة حوالي 772 مليار ريال".

ورأت المفوضية ضرورة تدخل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للفحص والتدقيق عن اموال المؤسسة إلى جانب ان رئيس المؤسسة السابق قام بتوظيف الكثير من أقاربه بحسب كشوفات الرواتب الامر الذي كان مبررا قويا لاعفاء رئيس المؤسسة السابق من عمله وتعيين آخر بدلا عنه.

واطلعت المؤسسة عن رفض رئيس المؤسسة المقال القبول باي شخص في منصبه مع المنع من دخول المؤسسة وذهب للمحكمة الادارية وأصدر قاضي المحكمة الادارية القاضي خليل تعليق قرار رئيس الوزراء والوزير عبدالناصر الوالي فيما يخص تعيين رئيس جديد للمؤسسة بدلا عن السابق وهذا يعني بقاء المشكلة قائمة.

واستغربت المفوضية من تعليق قاضي المحكمة الادارية قرار رئيس الوزراء ووزير الخدمة المدنية بتعيين رئيس بديل للمؤسسة بدلا عن السابق.

ودعت المفوضية الجنوبية المستقلة لمكافحة الفساد الوزير الى ضرورة متابعة اصدار قرار جمهوري من رئيس مجلس القيادة الرئاسي بتعيين الرئيس الجديد للمؤسسة في سياق محاربة الفساد وإلإصلاحات الادارية والمالية للمؤسسة.

كما دعت الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة الى تنظيم نزول للمؤسسة العامة للتأمينات للفحص والتدقيق ورفع تقرير متكامل عن مواردها الايرادية وطرق الصرف ورصد المخالفات مع رفع تقرير ختامي للمؤسسة خلال فترة الست السنوات المنصرمة.

وفيما يخص التوظيف او قبول وظائف جديدة أوضح الوزير الوالي بانه تم اعتماد 17000 وظيفة من أصل 165000 وظيفة بمعدل حوالى 10% وتتوزع على ثمان محافظات ووفق عدد المتقاعدين الذي سيتم احالتهم على المعاش حيث كان نصيب العاصمة الجنوبية عدن ستة الف وظيفة وهم من حملة الماجستير والبكالاريوس والدبلوم فقط وليس مقبول شهادة الثانوية العامة حاليا.

واكدت المفوضية في الاجتماع عزمها على متابعة ما جرى من فساد التوظيف ذات الطابع الاسري من الأقارب ومن محافظه محدده ولم تاخذ بعين الاعتبار الطابع الوطني للتوظيف والكادر المؤهل.

حضر الاجتماع من جانب الوزارة د.عبدالله داؤود باوزير الرئيس الجديد للمؤسسة العامة للتأمينات، ود.اكرم علي عبدالله الكميتي نائب رئيس المؤسسة العامة للتأمينات، ود.شفيع جعفر الشلالي، مدير إلادارة العامة للشؤون القانونية، وعبدالله صلاح، مدير عام الشؤون المالية، وفيصل صالح الشعيبي، مدير عام المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بعدن، وعن المفوضية الجنوبية المستقلة لمكافحة الفساد د. إيهاب عبدالقادر عضو هيئة الرئاسة، والمحامي سعيد العيسائي، عضو هيئة الرئاسة، ومحمد المصلي عضو هيئة الرئاسة، ومحمد بانافع، رئيس قطاع الخدمات للمفوضية، وعبدالرحمن السعدي، رئيس قطاع الأراضي للمفوضية.